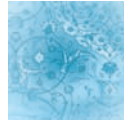


البنى الاقتصادية/السياسية



تمهيد

يسعى هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على تأثير بنى الاقتصاد السياسي للبلدان العربية على حال المرأة العربية، أخذاً في الاعتبار ما للاقتصاد والسياسة من تداخل وتشابك، مع التركيز على دور البنى السياسية في إضعاف النساء في البلدان العربية.

نمط الإنتاج السائد، ومستوى الأداء الاقتصادي، وآثارهما

انتهى تحليل تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003 و 2004، إلى أن السمتين الأبرز لنمط الإنتاج ومستوى الأداء الاقتصادي في البلدان العربية هما: سيادة نمط إنتاج استهداف الربع، وضعف النمو الاقتصادي.

ويترتب على تزاوج هاتين السمتين وهُنَّ البنى الإنتاجية للاقتصادات العربية، وقلة وتأثر توسعها، مما يمهّد السبيل لانتشار البطالة والفقر. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط باستهداف الربع مع ضعف البنى المؤسسية اللازمة لصلاح حكم المشروعات والمجتمع ككل، سيادة قيم الربح السريع، واستشرأء الفساد. ومحصلة ذلك كله قيام نمط من النشاط الاقتصادي يحمل عواقب وخيمة على تمكين البشر اقتصادياً. وتضاعفُ ظروف مجتمعية أخرى من نتائج الأقسى على النساء، بسبب ضعفهن في مجال الاقتصاد.

وتشمل هذه الآثار الوخيمة ارتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية، ولا سيما بين الشباب من خريجي النظام التعليمي. وترافق البطالة بالضرورة زيادة للفقر، وتدهور عدالة توزيع الدخل والثروة، حيث تمثل قوة العمل الأصل الاقتصادي الأهم للغالبية العظمى من الناس في الاقتصادات الأقل نمواً.

وتعني هذه التوليفة من العوامل ضيق سوق العمل في كل من الأقطار العربية وقلة معدلات

توسعه من خلال خلق فرص العمل الجديدة. ويضعف من أثرها على معدلات البطالة قلة كفاءة سوق العمل الإقليمي العربي، مما أنتج ظاهرة الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية في البلدان العربية المستقدمة للعمالة الوافدة. وبديهي أن الفئات الاجتماعية الأضعف، ومن بينها النساء، تتعرض لمخاطرة معاناة هذه الآثار الضارة أكثر من غيرها.

وقد تفاقمت نتائج نمط الإنتاج وتباطؤ النمو الاقتصادي، منذ منتصف سبعينات القرن الماضي، في سياق نمط اقتصاد السوق الطليق في بعض البلدان العربية، في ظل العولمة الاقتصادية. ولم يرافق ذلك قيام البنى المؤسسية المحققة للكفاءة الاقتصادية والعدالة التوزيعية، وهي شروط جوهرية لكفاءة التنظيم الاقتصادي الرأسمالي ولإمكان دعمه للنمو الاقتصادي السريع والمطرّد بما يدعم التنمية الإنسانية. ويجري ذلك كله في ظل برامج "الإصلاح الاقتصادي" و "التكيف الهيكلي" أو ما يفضل بعض الباحثين تسميته "إعادة الهيكلة الرأسمالية" (نادر فرجاني، 1998: 47-82).

ويتفاعل ضيق سوق العمل، وضعف خلق فرص العمل الجديدة من ناحية، وانتشار تعليم الإناث من ناحية ثانية، والتحيز المجتمعي غير الرشيد ضد تشغيل النساء لإعطاء الأولوية للرجال في الحصول على فرص العمل (الفصل الثالث) من ناحية ثالثة. ويؤدي كل ذلك إلى ارتفاع معاناة النساء للبطالة، خاصة بين المتعلمات، حتى في بلدان عربية تستوفد قوى عاملة من خارج الوطن العربي. ونشهد، في الوقت نفسه، انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي والخدمي، والحد من التشغيل في الإدارة الحكومية، وهو الذي مثل قطاع التشغيل المفضل للنساء والحامي لحقوقهن. فتبلورت ظاهرة خبيثة تتمثل في توافر رأس مال بشري مؤهل بين النساء يعاني من معدلات من البطالة أعلى من المتوسط.

وساهم عامل آخر في إضعاف النساء في

يقوم نمط من

النشاط الاقتصادي

يحمل عواقب وخيمة

على تمكين البشر

اقتصادياً. وتضاعفُ

ظروف مجتمعية

أخرى من نتائجها

الأقسى على النساء،

بسبب ضعفهن في

مجال الاقتصاد

تفاقمت نتائج نمط

الإنتاج وتباطؤ النمو

الاقتصادي، منذ

منتصف سبعينات

القرن الماضي، في

سياق نمط اقتصاد

السوق الطليق

في بعض البلدان

العربية، في ظل

العولمة الاقتصادية

يتعين تشجيع

الدول العربية على

المضي قدماً في

تعميق الإصلاحات

المؤسسية الرامية إلى

تعزيز مكانة المرأة

في المجتمع. ذلك

أن احتمالات مثل

هذا التعزيز بالركون

إلى الإصلاحات

الاقتصادية الداعمة

لعملية النمو وحدها

ربما استغرق زماً

طويلاً

أصبح توزيع النساء

قاعدة مطردة في

أغلب الحكومات

العربية منذ تسعينات

القرن الماضي على

الأقل، وازداد اطراده

بعد ذلك

المنظور الاقتصادي. فقد أدى التمييز ضد النساء في عوائد العمل، عندما يعملن، وبخاصة في القطاع الخاص، إلى انخفاض نسبي في كسب المرأة من العمل، وهو من أهم مصادر الدخل لدى غالبية الناس في البلدان الأقل نمواً كما أسلفنا. ويعني ذلك تعرض النساء لخطر الإفقار والإضعاف الناجم عن قلة فرص العمل، وضعف الكسب من العمل، بدرجة أعلى من الرجال.

وقد ساعدت الفورة النفطية لفترة على التوسع في النشاط الاقتصادي والخدمات العامة، مما خلق طلباً واسعاً على العمالة العربية في البلدان العربية النفطية، بما في ذلك للنساء، خاصة في ميادين كالتعليم والصحة والإدارة الحكومية. إلا أن الطلب على العمالة انكمش مع انخفاض القيمة الحقيقية للنفط وتباطؤ النمو الاقتصادي في عموم المنطقة العربية في منتصف الثمانينات. وهكذا كان للفورة النفطية تأثير مواز لتأثير انغماس بلدان عربية في الحروب (العراق مع إيران مثلاً)، حين أفسح غياب الرجال على جبهات القتال المجال لتوسع عمالة النساء، خاصة في الخدمات العامة والإدارة الحكومية. ولكن هذه هي بالضبط المجالات التي استهدفت سياسات التكيف الهيكلي تقليصها. وفي حالتي الفورة والحرب، كان انتهاؤها يعني محاولة الحد من عمل النساء كي لا تزداد البطالة بين الرجال.

وفي تحليل مقطعي للارتباط بين معدل النمو ونمط الهيكل الاقتصادي من ناحية، ومؤشر تمكين النوع¹ (GEM) من ناحية ثانية، على عينة دولية شملت 80 بلداً منها أربع عربية (البحرين والسعودية ومصر واليمن)، تبين أن:

- يرتبط المستوى التنموي للقطر كما يعكسه الدخل الحقيقي بطريقة ذات دلالة إحصائية بتمكين المرأة. فكلما كان الدخل الحقيقي للفرد مرتفعاً ارتفع مؤشر تمكين المرأة. وتفسر هذه العلاقة حوالي 64% من الاختلافات المشاهدة في مؤشر تمكين المرأة بين الأقطار.
- لكن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتمكين المرأة تتسم بضعف القوة التنبؤية نظراً لصغر معامل التحديد².

• كما أن التحول الهيكلي في إطار التنمية يتوقع أن يؤدي إلى تمكين أكبر للمرأة من خلال التحويلات التي تحدث في الخدمات، إذ قد يفضي ارتفاع نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة في قيمة مؤشر تمكين المرأة بطريقة ذات دلالة إحصائية.

وتصب هذه النتائج في اتجاه تشجيع الدول العربية على المضي قدماً في تعميق الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع إذ أن احتمالات مثل هذا التعزيز بالركون إلى الإصلاحات الاقتصادية الداعمة لعملية النمو وحدها ربما استغرق زماً طويلاً، كما توضح حالة اليمن على سبيل المثال (علي عبد القادر علي، ورقة خلفية للتقرير).

البنى السياسية

دور مؤسسات الحكم في تحرير/تهميش المرأة

ما من شك في أن المرأة العربية قد حققت تقدماً في السنوات الثلاث الأخيرة من حيث الاعتراف القانوني بحقوقها السياسية في المشاركة في الانتخابات، وفي الترشح للمجالس المحلية والنيابية. كما تزايد وجودها على أعلى مستويات السلطة التنفيذية في معظم مجالس الوزراء في الدول العربية.

وقد أصبح توزيع النساء قاعدة مطردة في أغلب الحكومات العربية منذ تسعينات القرن الماضي على الأقل، وازداد اطراده بعد ذلك. إلا أن مشاركة المرأة في هذه الحكومات اتسمت بما يلي:

- الطابع الرمزي (وزيرة أو وزيرتان في الغالب).
 - الطابع الاجتماعي (إسناد وزارات اجتماعية في معظم الأحيان أو لها علاقة بالمرأة في معظم الأحيان).
 - الطابع الظرفي (تقلب عدد الوزارات حسب التعديلات الحكومية).
- إلا أن ذلك لا يمنع من الإقرار بأن تمثيل المرأة قد أصبح ثابتاً في الهيئات الحكومية العربية

بفعل الضغط، الداخلي والخارجي (عبد العزيز جوسوس، ورقة خلفية للتقرير).

ومع ذلك، فإن ما يحد من قيمة هذا التقدم ثلاثة أمور. أولها محدودية الدور الذي تقوم به المرأة داخل مؤسسات صنع القرار، سواء كانت المؤسسة التنفيذية أو التشريعية. برئاسة مجالس الوزراء³ والوزارات الأساسية في تخصيص الموارد وفي تحديد السياسات الخارجية وحماية الأمن الداخلي والخارجي هي في يد رجال. كما أن رئاسة المجالس النيابية والأغلبية الساحقة من لجانها هي أيضا قاصرة عموماً عليهم. وفي الدول التي تسمح بتكوين الأحزاب السياسية فإن الأغلبية الساحقة من قيادات هذه الأحزاب هم أيضاً من الرجال. والأمر الثاني أنه في الوقت الذي قفزت فيه عضوية المرأة داخل المجالس النيابية، فإنها لا تحظى بالأمن الشخصي، بل وربما تراجعت حقوق أخرى لها كما هو الحال في العراق. وأخيراً تبدو حدود هذا التقدم في تمكين المرأة العربية بالمقارنة بأوضاع المرأة في أقاليم العالم الأخرى (مصطفى كامل السيد، ورقة خلفية للتقرير).

فعلى الرغم من اختلاف النظم السياسية العربية من حيث الهامش الديمقراطي المتاح، ومن حيث الحقوق الممنوحة للمرأة ومستوى المشاركة الذي بلغته، ومن حيث توافر المؤسسات الدستورية والتشريعية المحددة لآليات صنع القرار من عدمه. إلا أن القرار في العالم العربي لا زال يتخذ من قبل الرجال على كل المستويات. ولذا، فإن صنع القرارات ووضع السياسات يعكسان رؤية أبوية لمصالح النخبة الذكورية المسيطرة (شهيدة الباز، 2002).

يضاف إلى ذلك أن وجود مبدأ المساواة بين الجنسين في المبادئ العامة للسلطات العربية لم يمنع بعض الدول من عدم إعماله في قوانينها الانتخابية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية التي استتشت النساء من أول انتخابات بلدية أجريت فيها في شباط/فبراير 2005، وكذلك الكويت التي جعل قانونها الانتخابي الصادر عام 1962 - قبل تعديله في أيار/مايو 2005 - من حق الترشيح والانتخاب امتيازاً قاصراً على الرجل وحده، مستثياً المرأة الكويتية من حق الانتخاب والترشح.

ومن المفارقات أنه عند النظرة الأولى للإحصاءات المتعلقة بالمشاركة السياسية،

يلاحظ تنامي نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الدول التي تحكمها نظم ديكتاتورية مما يؤكد ضعف العلاقة بين زيادة عدد النساء في السلطة السياسية وبين التوجه نحو الديمقراطية.

كما أن تركيز منظمات الأمم المتحدة على تمكين المرأة، وربط بعض الدول والمؤسسات الخارجية مساعداتها بتحسين وضع النساء في المنطقة، يدفع العديد من الدول العربية للالتفاف على هذا الشرط باللجوء للتمثيل الصوري للنساء، في ظل تهميش المواطنين بشكل عام والنساء بشكل خاص من المشاركة في الشأن العام (منى فياض، 2004).

ومن ثم، فإن عدد المقاعد التي تحتلها النساء لا يعني بالضرورة تمثيل المرأة بشكل ديمقراطي، بل قد يعكس حركة نساء تدعمها الدولة ضد نساء أخريات يقفن سياسياً في مربعات التهميش السياسي لقوى سياسية فاعلة في الواقع. وأحياناً لا يكون وجود كيانات نسائية تعبيراً عن حركة اجتماعية واسعة للنساء، بل هو انعكاس لتوازنات سلطوية نخبية ومصالح اقتصادية واعتبارات سياسية - داخلية وخارجية. وذلك ما تعكسه تركيبة النخب النسائية المسيطرة وعدم تمثيلها لقطاعات وتيارات متنوعة (هبة رؤوف عزت، ورقة خلفية للتقرير).

إن أشكال الحكم المختلفة في الدول العربية، من ملكية إلى سلالات حاكمة إلى ديمقراطيات تعددية وحكومات في ظل الاحتلال، هي التي تصوغ بالضرورة - كما تعيق - وسائل مشاركة النساء والرجال سياسياً ومدنياً. في ظل هذا الوضع، تعاني النساء من غبن مزدوج؛ فهن مقيدات، كالرجال، من التمتع بحقوقهن المدنية والسياسية الكاملة بسبب تسلط الدولة-الأمم الحديثة. كما أن قوانين تلك الدول تعرفهن كقاصرات بحاجة لوصاية وحماية أقربائهن الذكور فيما يتعلق بالحقوق الأساسية المتعلقة بأشخاصهن مثل الزواج، والطلاق، وحضانة أطفالهن، والعمل، والسفر أو حتى تمتع أطفالهن بجنسياتهن. وهذا يعني أن العقد الاجتماعي الساري على النساء العربيات مازال يقوم على مفهوم الأبوية بالنسب، ولم يصل إلى مرحلة عقد "أخوة الرجال"، أي أن النساء العربيات يخضعن فعلياً لسلطة الذكور (الأب، الأخ، الزوج... الخ). وهو ما يعني أن الدولة لا تنتظر للمرأة بعد كفرد،

لا زالت عمليات صنع

القرار في العالم

العربي تتسم باتخاذ

القرارات من قبل

الرجال على كل

المستويات

لا يعني عدد المقاعد

التي تحتلها النساء

بالضرورة تمثيل المرأة

بشكل ديمقراطي

3 كان الأردن أول دولة عربية عينت فيها امرأة في منصب نائب رئيس الوزراء.

وفي الحياة السياسية بإقرار حقها في التصويت والترشح. بيد أن هذا الاهتمام بتلك المواصفات قد خيمت عليه الظروف السياسية والفكرية التي نشأت فيها هذه الأحزاب، ثم التطورات الإيجابية والسلبية التي عرفت فيها فيما بعد؛ فإذا ارتبطت النشأة الأولى للأحزاب في البلدان العربية بظرف سياسي اتسم بهيمنة الاستعمار الغربي، فإنها قد انشغلت، نتيجة لذلك، بالقضية الوطنية، مطالبة باستقلال البلاد ومساهمة في مقاومة الاستعمار بصيغ مختلفة. وأرجئت القضية الاجتماعية، وضمنها قضية المرأة، إلى حين الحصول على الاستقلال.

وعندما تحقق الاستقلال، شرعت الأحزاب في بلورة مشروعات عامة حول الإصلاحات المطلوبة يتقاطع فيها السياسي والاجتماعي والثقافي، فاحتلت بذلك قضية المرأة بعداً جديداً بوصفها تشكل نصف المجتمع. إلا أن شعارات الإصلاح تبنت، على العموم، الفكر الوضعي عندما نظرت إلى أن إصلاح الكل (المجتمع) لن يتم إلا عن طريق إصلاح الجزء (الأسرة)، وأن إصلاح هذه الأخيرة يقتضي مراجعة وضع المرأة بوصفها مكوناً أساسياً فيها. فتم الاهتمام بقوانين الأحوال الشخصية، لا باعتبارها تضمين حقوقاً إنسانية واجتماعية متساوية للمرأة وتمكنها من القدرات والمؤهلات التي تجعلها مشاركة في تسيير أسرتها

وأن علاقة المرأة بالدولة والمجتمع ليست مباشرة، ولكن يتوسطها علاقة النسب بالرجال الذين نظر إليهم "كأفراد" وكمواطنين، نظراً لدورهم في رعاية ورئاسة أسرهم (إصلاح جاد، ورقة خلفية للتقرير).

الأحزاب السياسية وقضية المرأة

تبنت الأحزاب السياسية العربية في برامجها السياسية والمطلبية قضية المرأة، ولكنها اختلفت بعد ذلك:

- في الحجم الذي يعطى للموضوع في البرنامج العام للأحزاب.
- في الأطر الفكرية التي تتبثق عنها تصوراتها ومواقفها من القضية.

فقد اهتمت الأحزاب السياسية في البلدان العربية بقضية المرأة منذ نشأتها، إلا أنها قد أدرجتها ضمن برامجها السياسية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولم تنظر إليها بوصفها قضية نوعية يقتضي تمييزها في الخطاب السياسي العام، بل قدمتها باعتبارها جزءاً من المسألة الاجتماعية العامة. وفي سياق ذلك، رفعت شعارات مطلبية تركز على حق المرأة في التعليم والتوظيف والرعاية الصحية والاجتماعية، وضمن حقوقها في نطاق مدونة الأحوال الشخصية،

اهتمت الأحزاب

السياسية في البلدان

العربية بقضية المرأة

منذ نشأتها، إلا

أنها أدرجتها ضمن

برامجها السياسية

بأبعادها الاقتصادية

والاجتماعية

والثقافية

لامعة: جميلة بو حيرد

فرنسا. مع تقدم سير المفاوضات بين الجزائر وفرنسا وعقب توقيع اتفاقيات إيفيان وإعلان استقلال الجزائر في أيار/مايو 1962 تم إطلاق سراح الأسرى الجزائريين تدريجياً، وكانت بو حيرد من بينهم. بعد الاستقلال، تولت بو حيرد رئاسة اتحاد المرأة الجزائري حتى استقالته.

تقول جميلة عن يوم صدور حكم الإعدام عليها: كان أجمل يوم في حياتي، لأنني كنت مقتنعة بأنني سأموت من أجل أروع قصة في الدنيا ... وما زلت أتذكر أننا عندما عدنا من قاعة المحكمة إلى السجن، وصرخ الإخوة المساجين يسألوننا عن مضمون الحكم، أجبنا بالنشيد الذي كان ينشده المحكومون بالإعدام، ومطلعه "الله أكبر .. تضحيتنا للوطن". كنت أنا وجميلة بوعزة. وكانت لحظة مؤثرة. فآلاف وآلاف الأصوات رددت معنا النشيد محاولة تشجيعنا".

تتذكر جميلة بو حيرد اليوم الذي أطلق فيه سراحها هي ورفيقاتها. تقول أنها تحولت في شوارع باريس 48 ساعة بدون انقطاع وعلى غير هدى. وقد أعجبتها باريس إلى درجة أنها تساءلت فيها بسداجة: "ما دامت بلادهم جميلة إلى هذا الحد فلماذا يطمعون ببلادنا!"

فريدة العلاقي

"الاسم: جميلة بو حيرد

رقم الزنزانة: تسعونا

في السجن الحربي بوهرا

والعمر اثنان وعشرون

عينان كقنديلتي معبد

والشعر العربي الأسود

كالصيف

كشلال الأحزان"

بهذه الأشعار خلد الشاعر نزار قباني هذه المرأة الجزائرية المناضلة.

كانت جميلة بو حيرد من أبرز المناضلات من أجل التحرر الوطني في ثورة التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي. انضمت لحركة المقاومة السرية عام 1956 وعمرها لم يتجاوز العشرين عاماً، وألقي القبض عليها أثناء غارة شنتها القوات الفرنسية الخاصة. قدمت للمحاكمة في تموز/يوليو 1957، فحكمت عليها بالإعدام، إلا أن الضغط الكبير الذي مارسه الرأي العام العالمي تأييداً لبو حيرد أجبر الفرنسيين على تأجيل تنفيذ الحكم بإعدامها لتتقل في عام 1958 إلى سجن ريمس في

وبالتالي مجتمعا، وإنما من أجل تنظيم علاقتها بالزوج وضمان بعض حقوقها ضمن البنية الأسرية التقليدية. وأضيفت إلى ذلك الدعوة إلى تعليم المرأة، لانعكاسه الإيجابي على تربية أبنائها، ولأنه يتيح للرجال المتعلمين ولأطر الدولة التعايش مع نساء متعلمات على غرار النموذج الأوروبي، وليس بوصف التعليم حقاً أساسياً من حقوقهن. وقد استطلت هذه الأحزاب بخليطٍ من المرجعيات الفكرية الممتدة من الفكر السلفي الجديد إلى القومي إلى الليبرالي إلى الاشتراكي، تبعا للمنظومة الفكرية التي يتبناها هذا الحزب أو ذاك.

وكان ملهمهم في هذه الدعوات الإصلاحية المرتبطة بالمرأة أفكار واجتهادات عدد من المفكرين الاصلاحيين، مثل: رفاة الطهطاوي، محمد عبده، قاسم أمين، فرح أنطون، الطاهر حداد، سلامة موسى، محمد بن الحسن الحجوي، وعلال الفاسي، وغيرهم.

بيد أن الإخفاقات السياسية التي تناوبت على الساحة العربية بشتى مشروعاتها ودعواتها الإصلاحية أو التغييرية قد أدت إلى اختلافات شديدة في تقييم الأوضاع العربية والدولية ترتبت عليها انقسامات سياسية شديدة. وأدى ذلك كله إلى بلقنة الخريطة الحزبية في البلدان العربية، وإلى تفتيت المواقف الحزبية من قضية المرأة. فتتوعد الطروحات وتشرذمت المقترحات. إلا أن كل ذلك لم يمنع هذه الأحزاب من اعتبار الموضوع النسائي ركنا جوهريا في خطاباتها وممارساتها، فاستتبع ذلك :

- تكوين قطاعات نسائية تابعة لهذه الأحزاب.
- تكوين جمعيات واتحادات نسائية مستقلة شكلا، وتابعة تأطيراً وتوجيهاً.
- إشراك النساء في الهيئات القيادية، ولو بنسب ضئيلة ومختلفة من حزب إلى آخر.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني، ومنها التنظيمات النسائية، في مطالبها.
- إدراج القضية النسائية في برامجها ومطالبها، سواء أكانت هذه المطالب شاملة للذكور وللإناث (التعليم- الصحة- التشغيل- الترقية الاجتماعية... الخ)، أم خاصة بالنساء (مدونة الأحوال الشخصية- الحقوق السياسية المتمثلة مبدئياً في حقهن في التصويت والترشح في الانتخابات البرلمانية والمحلية- المساواة في تولي المناصب القيادية في الأجهزة والإدارات المختلفة- رفع شعار الكوتا/الحصص للنساء

من قبل بعض الأحزاب).

واستطاعت هذه الأحزاب على الرغم من التشردم، ومن مواقعها المختلفة في الحياة السياسية من بلد عربي إلى آخر، ومن الحصار المضروب عليها من قبل النظم الحاكمة أن تساهم في دفع القضية النسائية إلى الأمام، سواء من خلال:

- التجمعات والكتل الحزبية.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني التي تشاركها تصوراتها.
- التنسيق مع الحركات النسائية لتدعيم المواقف والمطالب.
- التنسيق مع الأجهزة الرسمية والأحزاب الحاكمة أو الإدارية عندما تستدعي ذلك التحالفات السياسية الظرفية.

وأسهمت هذه الجهود في تحقيق مجموعة من الإنجازات التي تخص المرأة في البلدان العربية (عبد العزيز جسوس، ورقة خلفية للتقرير). وعلى الرغم من تلك الإنجازات، فإن السمة العامة للأحزاب السياسية في الدول العربية، سواء كانت معارضة أم في السلطة، تتمثل في ضعف الحضور النسائي في العمل الحزبي الذي يبرز من خلال غياب شبه كلي للنساء في المراكز القيادية على كل المستويات وفي كل الفضاءات، ووجود محتشم ومحدود في الهياكل المتوسطة وفي الهياكل السفلى.

تخصيص حصص للنساء في المؤسسات السياسية

إن تطبيق الحصة هو جزء من عملية تنموية شاملة، والا تحولت إلى حركة رمزية يزول مفعولها بزوال تطبيقها. ويرى البعض أن تطبيق نظام الكوتا في المجتمع الأردني، الحديث العهد بالتجربة الديمقراطية، كفل وجود بعض النساء في البرلمان، وشكل خطوة لكسر الحواجز نحو المشاركة السياسية الفاعلة للمرأة، وشجع العشائر على ترشيح النساء. لكن هناك إجماعاً على أنها خطوة تُعتمد مرحلياً فقط إلى أن تصبح المرحلة والمجتمع أكثر استعداداً لتطبيق المساواة الكاملة.

إن تنامي مطالبات الحركات النسوية العربية، والاستجابة المتزايدة للحكومات بأخذ الحصة كسبيل لوصول النساء إلى مراكز اتخاذ القرار،

تتمثل السمة العامة

للأحزاب السياسية في

الدول العربية، سواء

كانت معارضة أم في

السلطة، في ضعف

الحضور النسائي في

العمل الحزبي

إن تنامي مطالبات

الحركات النسوية

العربية، والاستجابة

المتزايدة للحكومات

بأخذ الحصة كسبيل

لوصول النساء

إلى مراكز اتخاذ

القرار، أدى إلى بعض

التغيرات الإيجابية

المجلس السابق 5,6%. وهذا مرده إلى أنه لم يكن هناك حصص مخصصة للنساء في الانتخابات الفلسطينية التشريعية لعام 1996، بينما خصصت في انتخابات عام 2006 حصص للنساء على القوائم الحزبية (3 نساء على كل قائمة) وإن لم تخصص حصص للنساء في الدوائر⁴. إن الديمقراطية الحقبة تزيد من مشاركة النساء، كما أن مشاركة النساء الحقبة ترسخ الديمقراطية في البلدان العربية.

المجتمع المدني العربي وقضية المرأة

يشهد العالم العربي، منذ بداية التسعينات، انتشاراً كبيراً للعديد من الجمعيات الناشطة والمنظمات غير الحكومية. ويعمل جزء كبير من تلك المنظمات في قضايا تمكين المرأة سياسياً واقتصادياً وقانونياً واجتماعياً. إذ حقق بعضها نجاحاً في تنظيم الحملات الوطنية لتعديل بعض القوانين المجحفة بحق النساء، مثل تعديل قانون العقوبات الأردني المتعلق بما يسمى قضايا الشرف، وفي الأخذ بالكويتا كما في الأردن والجزائر وفلسطين والمغرب وغيرها، وفي الضغط على الحكومات لاتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من حالات العنف ضد النساء.

إن الكثير من القوانين في الدول العربية يشترط على الجمعيات الأهلية ذات الطابع النسائي والاجتماعي عدم التدخل في السياسة، أو في الأمور السياسية. ويقف هذا حائلاً قانونياً أمام التعبير عن الرأي، مما يعطي معنى للسياسة بفسلها عن نشاطات المجتمع المدني وعن العمل الأهلي والاجتماعي (زهير حطب، 2004: 157-169).

على الرغم من أهمية هذه المنظمات والجمعيات في تقديم خدمات تحتاجها بعض شرائح النساء في مجالات مختلفة، إلا أن قدرة تلك المنظمات على تغيير علاقات القوة السائدة في المجتمعات العربية التي تعمل في غير صالح المرأة تثير العديد من الشكوك. وتشير بعض الدراسات إلى أن الحضور الأكبر لتلك المنظمات يكون في مراكز المدن، وبعيداً عن المناطق الفقيرة والمهمشة (بن نفيسة، بالإنجليزية، 2001: حنفي وطبر، بالإنجليزية، 2002: 31-37؛ جاد، بالإنجليزية، 2004؛ ياسر الشلبي، 2001:

أدى إلى بعض التغييرات الإيجابية. ففي المغرب، زادت نسبة البرلمانيات من 1% عام 1995 إلى 11% عام 2003. وفي الأردن، ارتفعت نسبة النساء في البرلمان الأردني من 2,5% عام 1995 إلى 5,5% عام 2003. كذلك الأمر في تونس حيث ارتفعت النسبة من 6,8% عام 1995 إلى 11,5% عام 2003 (اليونيفيم، 2004: 270)، وفي العراق بلغت 25% في انتخابات 2005. وقد أشار تقرير اليونيفيم عن تقدم المرأة العربية إلى أن تجارب الأردن وتونس والمغرب تثبت أن هذا النظام يمثل آلية جيدة لزيادة تمثيل النساء في الهيئات التشريعية المختلفة.

كما أسهمت الحصص أيضاً في دفع النساء إلى مجالس الحكم المحلي، حيث تزداد المقاومة لدخول المرأة. ودخلت نساء إلى هذه المجالس لأول مرة في فلسطين حين أصدرت وزارة الحكم المحلي، بعد ضغوط شديدة مارستها الحركة النسوية الفلسطينية، مرسوماً يقضي بتعيين امرأة واحدة في بعض المجالس المحلية. ولكن في أول انتخابات لهذه المجالس في ظل السلطة الفلسطينية في كانون أول/ديسمبر 2004، ترشحت 139 امرأة، فازت منهن 59 مقابل 852 مرشحة فاز منهم 254 رجل، أي أن النساء حصلن على 17% من مجموع المقاعد البالغ عددها 306 مقعداً في 26 موقعا جرت فيها الانتخابات. وقد فازت 35 امرأة منهن على أساس تنافسي مع الرجال - وهو ما يعتبر إنجازاً للحركة النسوية الفلسطينية - في حين فازت 24 امرأة على أساس مبدأ "الكويتا" (جريدة الأيام الفلسطينية، 2004: 9).

وتتيح الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام 2006 حالة فريدة تمكّن من تقصي أثر الحصص على حجم المشاركة النيابية للنساء. فقد جرت الانتخابات على أساس نظام مختلط يتيح انتخاب نصف أعضاء المجلس من قوائم حزبية، والنصف الآخر مباشرة في الدوائر؛ كما تم تحديد حصص للنساء على القوائم الحزبية. وبلغ عدد النساء المرشحات عن الدوائر 15 امرأة من مجموع 414 مرشحة، لم تفز أي منهن. في حين بلغ عدد المرشحات على القوائم الحزبية 70 امرأة من مجموع 314 مرشحة، فازت منهن 17 بنسبة 24%. وبهذا بلغت نسبة النساء في المجلس التشريعي المنتخب عام 2006، 12,9% (17 من 132 عضواً)، في حين كانت نسبة النساء في

إن الديمقراطية

الحقبة تزيد من

مشاركة النساء،

كما أن مشاركة

النساء الحقبة ترسخ

الديمقراطية في

البلدان العربية

تثير قدرة الجمعيات

الأهلية على

تغيير علاقات

القوة السائدة في

المجتمعات العربية

التي تعمل في غير

صالح المرأة العديد

من الشكوك

حققت بعض

الجمعيات والمنظمات

غير الحكومية نجاحاً

في تنظيم الحملات

الوطنية لتعديل بعض

القوانين المجحفة

بحق النساء

4 "برنامج إدارة الحكم في الدول العربية". (2006). (تمت الزيارة في 26 نيسان/أبريل 2006).
http://www.pogar.org/countries/elections.asp?cid=14

الإسكوا، 2006، قيد النشر). ويعني ذلك أن شرائح النساء الأكثر حرماناً واحتياجاً تكون في العادة بعيدة عن مجال عمل تلك المنظمات. كما أن تمثيل النساء، باختلاف أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية، يكون محدوداً، ويقتصر في العادة على نساء الطبقة الوسطى من المتعلمات. كما لا يعني انتشار هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي بالضرورة تمثيلاً سياسياً أو اجتماعياً أكبر لشرائح النساء المختلفة. ويبدو أن العديد من تلك المنظمات لا يستهدف بالأساس تنظيم النساء للدفاع عن حقوقهن ومصالحهن بل للدفاع عن حقوق عامة باعتبار أن تحقيقها يحقق مصالح كل النساء. وتشير التجربة إلى أن الخطاب المتولد عن هذا الشكل من التنظيم يسهل دحضه ومعارضته من أي قوى سياسية أخرى تتميز بسعة الجمهور الذي تمثله وتدافع عن مصالحه، حتى وإن رأى البعض أنه يعمل ضد صالح النساء، كالحركات السياسية المتزمتة اجتماعياً.

دور وسائل الإعلام

يلعب الإعلام عادةً دوراً هاماً في تحفيز المشاركة السياسية، وفي تغيير الصور النمطية عن أدوار النوع الاجتماعي. إلا أن الإعلام يبقى سلاحاً ذا حدين. فمثلما هو مساحة لقوى التغيير في علاقات النوع الاجتماعي، فإنه يبقى سلاحاً أيضاً في يد القوى المناوئة والمقاومة للتغيير. من هنا نرى تضارب الخطاب الإعلامي مثلاً عندما يشار لقضايا العنف ضد النساء مثل ما يطلق عليه "جرائم الشرف" أو الختان أو تغيير قوانين الأحوال الشخصية.

ومع الانتشار الواسع لوسائل الإعلام المرئية، خاصة الفضائيات العربية، وعلى الرغم من تزايد عدد النساء في الإعلام، كما تشير إلى ذلك البيانات في بعض البلدان العربية، فإن بلداناً أخرى، كاليمن مثلاً، تعاني من تدني مشاركة المرأة في وسائل الاتصال الجماهيرية (السمعية والبصرية والمطبوعة)، مع أن عدد الإناث يتزايد تدريجياً في هذا المجال. فلا يزال المجتمع والأسرة يعتبران العمل في هذه الوسائل معيباً وغير مقبول. كما أن اهتمام المرأة بهذه الوسائل لا يتعدى قضايا المرأة التقليدية، كمنّ الطبخ وتدبير المنزل ومستحضرات التجميل. كما أن الإقبال المتزايد للنساء على الإعلام في بلدان عربية، كفلسطين ولبنان وغيرها، لم يشر

إلى انخراط المرأة في أعمال تجارية، أو امتلاكها أو مشاركتها في ملكيات ووسائل الإعلام. فملكية النساء للمطبوعات الاجتماعية هي أكثر بكثير من ملكيتهن للمطبوعات السياسية مثلاً، فضلاً عن ابتعاد النساء عن رسم السياسات والمشاركة في اتخاذ القرارات. ففي لبنان، بلغت ملكية النساء لوكالات الإعلان نسبة ضئيلة لا تتجاوز 11,68% من مجموع الشركات الإعلانية. وفي فلسطين، لا توجد امرأة في إدارة تحرير أي من الصحف الفلسطينية الثلاث الموجودة بينما توجد رئيسة تحرير لصحيفة في العراق.

ويبقى السؤال مطروحاً حول مدى الانعكاس الإيجابي لزيادة النساء العربيات العاملات في مجال الإعلام على التوجه العام للبرامج الإعلامية وعلى صورة المرأة؛ لاسيما مع الاتجاه الإعلامي المتزايد نحو الإعلام التجاري الذي يربط بين حرية المرأة الاجتماعية وحريتها في اختيار مسحوق غسيل معين، أو آلة كهربائية معينة. وتعرف المساواة باعتبارها المساواة الاستهلاكية والحرية الشرائية للمرأة، وفقاً لاعتبارات دعائية خاضعة لسوق الإعلان، مع ما يستتبع ذلك من تشويه لوعي المجتمع ولوعي المرأة عن نفسها. يضاف إلى ذلك غياب النساء عن السياسات الإعلامية، لاسيما من يمتلكن الوعي بعلاقات النوع الاجتماعي المساعد في تقرير ما يجب أن تكون عليه صور النساء.

إن التركيز على أنماط معينة من الاستهلاك لمواد التنظيف ووسائل نظافة يكرس ويدعم صورة النساء في هذه المجالات. كما تركز الموجة الجديدة للإعلام التجاري على جسد المرأة كموضع غواية وجذب للرجل، سواء بالحركات التي تؤديها فتيات الإعلانات أو ما يبيث من منتجات كالعطور، والملابس، ووسائل نزع الشعر، وغيرها. إن هذا الدور الجديد للعديد من وسائل الإعلام العربية لا يكرس أنماط الأدوار القديمة للرجال والنساء فحسب، بل يشحن أيضاً قوى المعارضة المناوئة لأي تغيير في تلك الأدوار، مما بات يستدعي وقفة جدية من قبل الدولة، وكذلك قوى المجتمع المدني، لتحرك لجعل الإعلام آلية نافعة لتغيير الصور النمطية وعلاقات النوع الاجتماعي السائدة.

مواقف القوى السياسية من المرأة العربية

يمكن القول إن القوى السياسية المختلفة على الساحة العربية لا تعارض نهوض المرأة ومشاركتها

يبقى الإعلام سلاحاً

ذا حدين. فمثلما هو

مساحة لقوى التغيير

في علاقات النوع

الاجتماعي، فإنه

يبقى سلاحاً أيضاً

في يد القوى المناوئة

والمقاومة للتغيير

يبقى السؤال

مطروحاً حول مدى

الانعكاس الإيجابي

لازدياد النساء

العربيات العاملات في

مجال الإعلام على

التوجه العام للبرامج

الإعلامية وعلى صورة

المرأة

"سداً للذرائع". وهكذا، فإن مجمل تصورات التيار السلفي كانت ضد الفعالية والنشاطية النسائية في الحياة المدنية. وهو يتبنى رؤية مبدئية لتقسيم العمل الاجتماعي تقصر دور المرأة على الإنجاب والأمومة والتربية، وتحذر من اختلاطها. وأقصى ما يمكن توقعه هو قبول النشاط الاجتماعي النسائي المستقل في مجالات العمل الأهلي ذي الطابع الخيري.

يمكن القول إن استهداف الحركة السلفية، بتعبيرها السلمي والعنفي، منذ أحداث 11 أيلول/سبتمبر، باعتبارها المنهل الأساسي للإرهاب، قد أوجد حالة تذرر وتبعثر ليس فقط في الهياكل التنظيمية وإنما أيضاً في الأطروحات التقليدية للحركة. فرغم رفض هذا التيار تاريخياً لقضايا مثل الاختلاط والمشاركة السياسية للمرأة، إلا أن هناك خلافات كبيرة، حتى لا نقول صراعات، برزت في صفوف هذا التيار بشأن دور المرأة بين توجه يقدم مفهوم القوامة على مفهومي الولاية والمشاركة، وأطراف باشرت مشاركة نساء سلفيات في عمليات عسكرية (في العراق مثلاً) أو قبول حقوق سياسية للمرأة تستثني الإمامة الصغرى والكبرى كما في الكويت (مع رفض لأغلبية كبيرة لهذا التوجه في اليمن والسعودية)، مع ملاحظة قبول الجميع فكرة النشاط الاجتماعي النسائي المستقل في مجالات العمل الأهلي ذي الطابع الخيري.

على الجانب الآخر، نجد أن تيار الإخوان يتخذ موقفاً مبدئياً يناصر حصول المرأة على حقوقها السياسية، ويقبل فقهاً واجتهاداً صاغه علماء معاصرون من داخل الحركة أو من القريبين منها (الغزالي والقرضاوي على سبيل المثال). وقد أصدر الإخوان المسلمون في مصر في آذار/مارس 1994 قبل انعقاد مؤتمر السكان بالقاهرة وثيقة حول "المرأة المسلمة في المجتمع المسلم" تعكس موقفاً وسطياً يقبل مشاركة المرأة السياسية (باستثناء الإمامة الكبرى). وفي مبادرة الإصلاح التي قدمتها جماعة "الإخوان المسلمون"، في مصر في العام 2004 أيضاً موقف معتدل من قضايا المرأة. ولتنظيمات الحركة في تونس والجزائر وسورية والعراق ولبنان مواقف تتطلق من شعار الدولة المدنية التي يعطي المرأة أهم حقوقها السياسية. وثمة تيار شيعي سياسي واسع في العراق والبحرين يتقاسم وجهة النظر هذه مع حركة الإخوان المسلمين. في حين يجنح الاتجاه الشيعي المحافظ إلى مقيدات أساسية على دور المرأة في الحياة العامة ومشاركتها في الحياة السياسية.

السياسية والاجتماعية. فهي تعتبر مساواة المرأة القانونية والسياسية أمراً مقبولاً، لكن المشكلة تكمن في تفعيل تلك الرؤى في الحياة الحزبية والسياسية. فمشاركة النساء ضعيفة في الأحزاب كافة، وربما تزيد في الأحزاب الحاكمة المهيمنة التي تعتمد على التجنيد، خاصة في النظم التي لا تتبنى التعددية، كتونس وسورية. ويظل الاستثناء الوحيد في هذا الموقف من نهوض المرأة هو التيار السلفي، الذي تتراجع أهميته على الساحة السياسية في بلدان كثيرة، ولكن تأثيره واضح في الجزيرة العربية بشكل عام، مع تفاوت بين دولة وأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن موقف التيارات والقوى ليس موقفاً حدياً يدور حول أيدولوجيات فحسب، بل ينطلق من كونها قوى سياسية تتحرك في مجال عام تحكمه ثقافة سياسية واجتماعية. ولذلك، يجب قياس الخطاب إلى الأداء، وفهم العلاقة الجدلية المركبة بين المستويين. فالحزب الحاكم في دولة عربية مثل مصر قد يدعم مشاركة المرأة، لكنه لحظة الانتخابات يقدم الحسابات السياسية الضيقة على الالتزام المبدئي الذي يعكسه الخطاب. فلم يرشح الحزب في الانتخابات النيابية الأخيرة سوى 6 نساء من أصل 444 مرشحا بعد أن كان قد وعد بترشيح 25 امرأة (رويترز). وقد يكون حزب يساري في المغرب تقدماً بشأن المرأة فكرياً، لكن المرأة لا تشغل إلا عدداً محدوداً من المقاعد في لجانه المركزية، وهكذا. كما أن هناك فروقا بين التيارات المختلفة عبر الأقطار؛ فيسار المغرب لا يتخذ بالضرورة المواقف ذاتها مثل يسار المشرق تجاه الدولة والدين والمرأة. وإخوان المغرب لا يتبنون الاستراتيجيات السياسية والممارسات العلمية نفسها مثل إخوان سورية ومصر. لذلك فإن مواقف القوى السياسية أقرب للمصفوفة المركبة، ولا يمكن تقسيمها فقط لقوى سياسية رأسياً فحسب، بل يجب دراستها تفصيلاً بشكل أفقي لفهم التفاوت الجغرافي والقطري بل والجهوي فيما بينها (هبة رؤوف عزت، ورقة خلفية للتقرير).

مواقف الحركات الإسلامية من المرأة

كان موقف التيارات السلفية دائماً واضحاً في أن المرأة مكانها المنزل ودورها رعاية الأسرة. وإذا تم قبول حق الانتخاب قياساً على البيعة، فإن حق الترشح وتولي المناصب العامة أمر غير مقبول

إن مشاركة النساء
ضعيفة في الأحزاب
كافة، وربما تزيد في
الأحزاب الحاكمة
المهيمنة التي تعتمد
على التجنيد، خاصة
في النظم التي لا
تتبنى التعددية

يتخذ تيار الإخوان
موقفاً مبدئياً يناصر
حصول المرأة على
حقوقها السياسية

تفاوت نشاط المرأة
في المجال السياسي
بين التيارات التي
تتبني الرؤية الفكرية
للإخوان المسلمين

نتيجة وثيقة الشرف لللائحة الوطنية بوضع نساء على قوائم الأحزاب. وعلى جانب آخر من العالم العربي، نجد حضوراً ملحوظاً للمرأة في الاتحاد الإسلامي الكردستاني؛ فهناك خمس نساء في المكتب السياسي من أصل 35، وهناك ثلاثة مقاعد في برلمان كردستان تشغلها إسلاميات من الاتحاد الإسلامي. كما أن هناك ثلاث سيدات من الاتحاد في البرلمان العراقي. ويلاحظ أن قوة التيار السلفي في بعض البلدان، خاصة في الجزيرة العربية، تدفع الإخوان على الرغم من موقفهم المنفتح فكرياً، لأخذ

وقد تفاوت نشاط المرأة في المجال السياسي بين التيارات التي تتبنى الرؤية الفكرية للإخوان. ففي حزب العدالة والتنمية في المغرب وجود بارز للمرأة ورموز عديدة، برز صوتها في الجدل حول مدونة الأحوال الشخصية منذ سنوات. ثم تقدمت النساء الصفوف في انتخابات 2002 في المغرب، حيث انتخبت 15 سيدة على قائمة الحزب للبرلمان. ونتيجة لحساب المقاعد بشكل نسبي من حصة الحزب في الأصوات، دخلت ست منهن البرلمان ضمن الـ 35 سيدة اللاتي دخلن بعد الطفرة التي تحققت في عدد النساء في البرلمان،

الإطار 9-1

الشيخ محمد مهدي شمس الدين: لا مانع لتولي المرأة السلطة العليا

من عدم مشروعية تصديها وتوليها للسلطة دعوى ليس عليها دليل معتبر".

"(حول) مسألة أهلية المرأة لتولي السلطة العليا في الدولة فقد تبين لنا من النظر في الأدلة - والله عز وجل أعلم بحقائق أحكامه - أن ما تسالم عليه الفقهاء المصدر: الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين. 2001:5.

الإطار 9-2

عبد الحلیم محمد أبو شقة: حق المرأة في الانتخاب والترشح

الأمر الإباحة) وبناء على عدم ورود تحريم من الشارع لحق المرأة في الترشح نعتبر هذا الحق مشروعاً من حيث الأصل، أما التطبيق العملي فنأخذ مما هو مشروع ما يناسب ظروفنا ويحقق مصالحنا. وننقل هنا أيضاً رأياً للدكتور مصطفى السباعي، قال رحمه الله: "... إذا كانت مبادئ الإسلام لا تمنع أن تكون المرأة ناخبة فهل تمنع أن تكون نائبة؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال يجب أن نعرف طبيعة النيابة عن الأمة. إنها لا تخلو من عمليتين رئيسيتين:

- 1- التشريع: تشريع القوانين والأنظمة.
- 2- المراقبة: مراقبة السلطة التنفيذية في تصرفها وأعمالها.

أما التشريع فليس في الإسلام ما يمنع أن تكون المرأة مشرعة، لأن التشريع يحتاج قبل كل شيء إلى العلم مع معرفة حاجيات المجتمع وضروراته التي لا بد منها، والإسلام يعطي حق العلم للرجل والمرأة على السواء. وفي تاريخنا كثير من العالمات في الحديث والفقه والأدب وغير ذلك".

ثانياً: اشتراط شروط خاصة لممارسة المرأة هذا الحق: وأما مراقبة السلطة التنفيذية فإنه لا يخلو من أن يكون أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر والرجل والمرأة في ذلك سواء في نظر الإسلام. يقول الله تعالى: "والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر" (التوبة: آية 71). وعلى هذا فليس في نصوص الإسلام الصريحة ما يسلب المرأة أهليتها للعمل النيابي كتشريع ومراقبة.

أولاً: إقرار الشريعة حق المرأة في الانتخاب: أن القاعدة الأصولية تقول (الأصل في الأمور الإباحة). وبناء على عدم ورود تحريم من الشارع لحق المرأة في الانتخاب نعتبر هذا الحق مشروعاً من حيث الأصل. أما التطبيق العملي فنأخذ مما هو مشروع ما يناسب ظروفنا ويحقق مصالحنا.

وننقل هنا رأياً للدكتور مصطفى السباعي، رحمه الله، وقد كان أستاذاً في الشريعة وعميداً لكلية الشريعة بجامعة دمشق. وهذا الرأي الذي نقله عنه إنما هو رأي مجموعة من المختصين في الشريعة دار الحوار بينهم حول مدى إقرار الشريعة لحق المرأة في الانتخاب والترشح. قال رحمه الله: "... رأينا بعد المناقشة وتقليب وجهات النظر أن الإسلام لا يمنع من إعطائها هذا الحق. فالانتخاب هو اختيار الأمة لوكلاء ينوبون عنها في التشريع ومراقبة الحكومة؛ فعملية الانتخاب عملية توكليل يذهب الشخص إلى مركز الاقتراع فيدلي بصوته فيمن يختارهم وكلاء عنه في المجلس النيابي يتكلمون باسمه ويدافعون عن حقوقه. والمرأة في الإسلام ليست ممنوعة من أن توكل إنساناً بالدفاع عن حقوقها والتعبير عن إرادتها كمواطنة في المجتمع ...".

حق المرأة في الترشح للمجالس التشريعية: وتطور المناقشة هنا أيضاً حول محورين: أولهما: إقرار الشريعة حق المرأة في الترشح. وثانيهما: اشتراط شروط خاصة لممارسة المرأة هذا الحق.

أولاً: إقرار الشريعة حق المرأة في الترشح: نعيد التذكير بأن القاعدة الأصولية تقول: (الأصل في

المصدر: عبد الحلیم محمد أبو شقة. 1999: 446-448.

الفكر الإخواني والطرق الصوفية. وعلى الرغم من أن الموقف المبدئي للإخوان المسلمين مناصر للحقوق السياسية للمرأة، يلاحظ أن تمثيل النساء غائب في مجلس شورى الإخوان في سورية وفلسطين ولبنان ومصر - أقوى التيارات الإخوانية. ولم تقدم الحركة في مصر، على سبيل المثال، امرأة كمرشحة لانتخابات مجلس الشعب إلا في عام 2000 في الإسكندرية كحالة فريدة. ولا توجد وجوه نسائية معروفة سياسياً للحركة، بل توجد فقط "أخوات" فاعلات معروفات داخل دوائر الحركة الإسلامية ولا يمثلن شخصيات عامة. ولم يكن جناح الأخوات المسلمات في الحركة من صنع دعوة حسن البنا، بل تبلور تحت قيادة زينب الغزالي في جمعية السيدات المسلمات، ثم بايعت حسن البنا، وانضمت للجماعة وتولت قيادة الأخوات المسلمات في الدعوة. وبعبارة أخرى، فإن الدعوة ذاتها لم تنشئ جناحها النسوي تاريخياً، وظل سقف حركة زينب الغزالي أعلى من تنظير

مواقف سياسية متشددة ضد الحقوق السياسية للمرأة في الكويت والسعودية على سبيل المثال، في حين كان الهاجس في سورية ومصر أمنياً في الأساس. وربما يرجع هذا لثلاثة أسباب رئيسية: أولاً الحجم النسبي للتيارات وعلاقات القوة بينها، وثانياً الحجم النسبي للمجتمعات ذاتها وخلفيتها الحضارية والسياق الثقالي الذي تنشط فيه، مع اختلاف واضح بين دول الخليج العربي وسورية ومصر والمغرب. وهناك، من جهة ثالثة، طبيعة النظام السياسي ودرجة انفتاحه، مع ملاحظة عدم وجود نموذج واحد. ففي حين يتاح للإسلاميين في الكويت مجال سياسي واسع يميلون فيه إلى التشدد، وفي حين يتاح للإخوان هاشم محدود في ظل تقييد شرعيتهم القانونية، تصبح مواقفهم الفكرية والشخصية تجاه حقوق ومشاركة المرأة السياسية أكثر انفتاحاً. والأمر يختلف في المغرب، وهو أفضل نظرياً، وواقعياً في السودان لضعف تأثير التيار السلفي هناك وقوة

على الرغم من
أن الموقف المبدئي
للإخوان المسلمين
مناصر للحقوق
السياسية للمرأة،
يلاحظ أن تمثيل
النساء غائب في
مجلس شورى
الإخوان في سورية
وفلسطين ولبنان
ومصر - أقوى
التيارات الإخوانية

لامعة: زينب الغزالي

وزارة الأوقاف ولم يتجاوز عمرها الثمانية عشرة ربيعاً. وكانت تعقد اجتماعات أسبوعية دائمة للنشاط والدعوة. وبعد نجاحها بدأت تقارباً مع حركة الإخوان أثمر عن ضم جمعيتها لهم.

لم يقتصر عمل الجمعية على أعمال الخير. بل اتجهت للعمل السياسي الذي لا يمكن فصله عن العمل الاجتماعي. فالسياسة عند زينب تلقي بظلالها على العمل الثقالي والاجتماعي الخيري... ولما كان هدف الجمعية الدفاع عن الإسلام والمطالبة بالشرعية ودعوة المسلمين إلى كتاب الله... فقد اصطدمت مع جميع الأحزاب السياسية ومع السلطة الحاكمة... وبلغ ذلك الصدام ذروته باعتقالها من منزلها في 20 آب/أغسطس من عام 1964 في حملة على الإخوان المسلمين توجت بحكم السجن المؤبد لزينب الغزالي، التي خرجت من المعتقل في 1971. وقد تحدثت زينب عن محنتها الأليمة في كتابها الشهير "أيام من حياتي" (دار الشروق، 1995) والذي يعد وثيقة تاريخية هامة لحقبة تاريخية مهمة من حياة الدعوة الإسلامية المعاصرة في الفترة ما بين (1964-1971).

لزينب الغزالي نظرة متفائلة وفاعلة لدور المرأة المسلمة. ورغم حديثها المتكرر عن "مملكة المرأة التي كانت تتربع على عرشها وتجعل منها ملكة في بيتها" كانت ترى أن تطوير العالم الإسلامي وتحديثه يمر عبر المرأة، والنهضة بالمجتمع تبدأ وتنتهي عندها. وقد جالت معظم الدول الإسلامية داعية وداعمة للحركات الإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين. لها عدة مؤلفات منها ما هو بصدد الطبع، ونشر منها "نظرات في كتاب الله" و "نحو بعث جديد" و "إلى ابنتي" و "مشكلات الشباب والبنات في مرحلة المراهقة".

هيثم مناع

كان والدها من علماء الأزهر الشريف. وقد أثرت تربيته الدينية أشد الأثر في زينب ورمت بجزورها، كان يناديها نسيبة تيمناً بالصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب المازنية الأنصارية. بعد وفاة والدها انتقلت مع والدتها إلى القاهرة للعيش مع إختوتها الذين يدرسون ويعملون هناك. ولم يوافق أخوها الأكبر على تعليمها فذهبت بنفسها لمدرسة للبنات تطلب من مديرتها قبولها فيها. درست زينب في المدارس الحكومية لكنها لم تكتف بذلك. فأخذت تتلقى علوم الدين على يد مشايخ من الأزهر لتجمع بين العلوم المدرسية الحديثة والتقليدية القائمة على الأخذ المباشر من الشيوخ.

بعد حصولها على الثانوية التحقت هدى شعراوي والتحقت بالاتحاد النسائي. وكان من المفترض أن تذهب في بعثة دراسية لفرنسا إلا أنها لم تفعل رغم اختيارها مع شابتين من الاتحاد. ظلت زينب تنشط في الاتحاد وظلت تردد شعارات هدى شعراوي وتبني مشروعها لتنمية المرأة وإعدادها للنهوض بدورها الثقالي والاجتماعي وهي تصلي وتصوم وتقرأ القرآن وتلبس القبعة.

تعرضت زينب بعد ذلك لحادث شكل نقطة التحول في حياتها انتهى بولادة زينب المحجبة التي استقالت من الاتحاد النسائي دون أن تشك يوماً في إيمان هدى شعراوي أو صدقها وصدافتها على الرغم من علمانية حركتها وموقفها من الحجاب.

مثلت زينب إجابة مبكرة لدعوات تحرير المرأة برؤية إسلامية. وردا مفعما على كل التيارات التي حاولت ربط تخلف المرأة بالإسلام. فقد أسست "جمعية السيدات المسلمات" في عام 1937 بمبادرة شخصية لا علاقة لأي تنظيم سياسي أو رجالي به وحصلت على التصريح من

هبة رؤوف عزت: تطوير الخطاب الإسلامي بشأن المرأة

وما يجب على التيارات النسوية فهمه أن تلك الرؤية الفكرية الشاملة للعالم تحمل في طياتها أفقا للعدل والحرية، والأمر مرهون بتطوير السياقات التي يتم في ظلها الجدل الاجتماعي الواسع لأن الأمة العربية اليوم لا تملك مشروعاً متبلوراً للبقاء والاستمرار كأمة، بل للنهضة ككيان ووطن عربي، فكيف ينتظر منها بلوغ إجماع أو حتى اتفاق عام على قضايا المرأة؟ تلك هي المشكلة الحقيقية.

إن الأمر الهام لمستقبل المرأة ليس نقد ونقض فكر الإسلاميين بشأن المرأة فحسب، بل تلمس كيفية تطوير هذا الخطاب وتلك المواقف العملية، ومداخل هذا التطوير، لأن خطاب الإسلاميين يظل أحد أكبر الأوعية الراهنة للهوية الثقافية والمخيلة الجمعية، وله حضور قوي اجتماعياً وسياسياً، وربما كان تطويره أحد مداخل الإصلاح، وهي مهمة - لخطورتها - يجب ألا تترك للإسلاميين وحدهم.

المصدر: هبة رؤوف عزت، ورقة خلفية للتقرير.

حسن البنا الذي ركز في "الرسائل" على الدور الاجتماعي للمرأة في الأسرة والدعوة.

وفي سورية، نشرت جماعة الإخوان (المشروع السياسي لسورية المستقبل: رؤية جماعة الإخوان المسلمون" في سورية)، أكدت فيه على التماثل الإنساني بين الرجال والنساء، والتمايز في بعض الأدوار المتعلقة بالأمومة والأنوثة، مع تكامل بين الجنسين في المجتمع. ورأت الجماعة أن الذي يهدد الأمة هو ظلمات ثلاث: التغريب، والتقاليد، والغلو. لكنها عادت وأكدت على أن البيت هو الأساس بالنسبة للمرأة، وأن المشاركة العامة تكون لمن تقدر وتستطيع، وأن للمجتمع فائض جهد المرأة، وهو الهاجس الذي نجده في كتابات الإخوان منذ حسن البنا: أي الاقتناع الفكري بالمساواة الإنسانية، والقلق من انهيار جبهة الأسرة، وكأن الخروج العام ليس دعماً للأسرة. فهناك تقسيم حاد بين الخاص والعام، وبين الأسري والسياسي، وتقسيم في الأدوار راسخ في العقلية رغم الاقتناع بالاجتهادات المختلفة الداعمة لدور المرأة السياسي. وقد يعكس هذا التراوح تردداً في موقف الإخوان بقدر ما يعكس قلقاً على تعرض النساء لما يتعرض له الرجال من سجن وتعذيب. وهو يتضح في الحاجة، كل مرة يذكر فيها الحق السياسي، للتأكيد على الدور الأسري، حتى في البيانات السياسية التي تتطلب الاختصار.

إن إشكالية المرأة الحقيقية مع النسق الفكري الإسلامي لدى الإخوان (كما السلف) لا ترتبط فقط بخطابهم وموقفهم من المرأة تحديداً، بل ترتبط، في المقام الأول، بالنسق الفكري الأعم بشأن السياسة لدى الإسلاميين، وتكمن المفارقة في أنه لا يعكس النسق الإسلامي الأول لتصورات المجتمع والدولة الذي يقوم على المشاركة على جميع المستويات، والحضور السياسي وليس التمثيل السياسي (هبة رؤوف عزت، ورقة خلفية للتقرير).

إن التحدي المطروح على الخيال الإسلامي بشأن المرأة - كما هو بشأن السياسة برمتها - هو كيفية تنمية البديل الإسلامي وتطويره وتعايشه مع سياقات مختلفة أو مخالفة، والنهوض بالمرأة بقوة في الخطاب والتطبيق لا باعتباره نتيجة بل بوصفه شرطاً لإسلامية المجتمع. وعندها تضحى مشاركة المرأة ذاتها في صياغة النموذج جزءاً من تمكين النموذج، لا تمكينها هي فحسب. ويكون "صوتها" مؤثراً في صناعته وتطويره وتجديده، لأن هذا أحد أركان "إسلاميته". حينئذ تصبح

فتنة التخلف والفقر والفجوة الرقمية والتردي المعرفي للعالم العربي أضيع للدين من فتنة النساء. كما يصبح سد الذرائع دليلاً يوظف لدفع المرأة للمجال العام لا حجبها عنه، ودافعاً للمشاركة لا مبرراً للإقصاء. ذلك أنه لا فساد يعدل فساد الظلم، وأمة لا تملك حريتها ولا تطبق معايير العدل أمة لا أخلاق لها وإن تسربت كل امرأة منها بجلباب ووضعت على رأسها ألف خمار (هبة رؤوف عزت، ورقة خلفية للتقرير).

إن إعادة قراءة التاريخ الحركي للتيارات الإسلامية يجب أن توظف هذا الاقتراب، لا من أجل فهم الماضي والحاضر بل من أجل صياغة مستقبل أفضل. فلو أن دعوة مثل دعوة الإخوان دفعت بالمرأة للمجال العام والمدني والسياسي في ظل منظومة تؤمن بالعمل الديمقراطي، لتغير وجه العالم العربي اليوم، ولكانت تياراته الوطنية أقرب وأقدر على مناقشة قضاياها الحقيقية، من استبداد وعنف اجتماعي، وتردد اقتصادي، واستهلاكية شرسة تأكل مستقبل الناس في الوقت الذي تداعب فيه أحلامهم. نتساءل على سبيل المثال عن الموقف لو أن الإخوان قاموا بدفع قياداتهم النسوية على قوائمهم الانتخابية منذ بداية مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية في مصر، مثلاً، منذ منتصف الثمانينات، أو أن "مراجعات" الجهاد والجماعة الإسلامية تمت مع مطلع التسعينات وليس مع نهايتها، وتضمنت موقفهم من المرأة لا موقفهم من العنف فقط.

إن الربط بين صحوة الوعي الديني ومساراتها ومستقبلها، ومستقبل الديمقراطية، ومستقبل المرأة العربية، يجب أن يكون واضحاً بغير لبس. والخروج من أسر "ثنائية الإسلامية والعلمانية"، هو مفتاح البداية، لا لتطوير أفق تحرري للمرأة من داخل الرؤية الإسلامية فقط، بل هو سبيل

إن التحدي المطروح

على الخيال

الإسلامي بشأن

المرأة - كما هو بشأن

السياسة برمتها - هو

كيفية تنمية البديل

الإسلامي وتطويره

وتعايشه مع سياقات

مختلفة أو مخالفة،

والنهوض بالمرأة بقوة

في الخطاب والتطبيق

لا باعتباره نتيجة

بل بوصفه شرطاً

لإسلامية المجتمع.

وعندها تضحى

مشاركة المرأة ذاتها في

صياغة النموذج جزءاً

من تمكين النموذج، لا

تمكينها هي فحسب

لا يأتي الضغط

الغربي على الدول

العربية بشأن حقوق

المرأة من فراغ، بل

كجزء من الثقافة

السائدة في الدولة

التي تمارس الضغط.

فهو يأتي ومعه كم من

الأفكار المسبقة حول

وضع المرأة العربية.

كما أنه يأتي خارج

سياق نضالات المرأة

العربية في السابق،

ومتجاهلاً منجزاتها

إن مشروعات تمكين

المرأة التي تبادر إليها

المنظمات الغربية

وصناديق الدعم

لا تهدد أي نظام

سياسي. وهي تحول

قضية كبرى إلى

جملة مشروعات

صغيرة يستطيع أي

نظام غير ديمقراطي

التعايش معها

خروج الأفق النظري والعملي للإسلاميين من أسطورة وحش العلمانية الكاسر أو خطر التغريب المربك. كما أنه سيبدد الوهم القائل إن أي تصور مغاير للدولة الإسلامية (التي يحكمها الرجال وقد تشارك في سياستها المرأة - أو لا تشارك) هو حتماً دولة علمانية ملحدة تقضي على الإسلام. ويحتمي هذا الوهم بثقافة تراثية تقليدية ومحلية في الغالب دون تجديدها، خشية الاجتياح الثقافي والإبادة الحضارية. إن البدائل أوسع بكثير، ويجب الالتفات لهذه اللحظة التاريخية الفارقة في تحول مفهوم الدولة وواقع قوتها ودراسة أثره على تصورات السلطة، بل ومساحات السياسة، معنىً ومبنىً وسياقات ومفاهيم. كما ينبغي الاهتمام بإعادة تأسيس النسق الفكري والفهمي على أن الولاية تعني، ببساطة، المواطنة، وأن المرأة ليست "إشكالية"، بل هي شريك في صياغة وصناعة "الأطروحة".

السياق الدولي لأوضاع المرأة العربية

الضغوط الخارجية من أجل تمكين المرأة في البلدان العربية

شهدت الأجنحة الدولية تغيرات جذرية منذ مطلع التسعينات، حيث تصاعدت أهمية قضايا مثل حقوق الإنسان والمرأة والأقليات والتحول الديمقراطي. إلا أن هذه القضايا شهدت مزيداً من الاهتمام والتصاعد، لاسيما في المنطقة العربية، بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. وانصب التركيز بشكل ملحوظ على المرأة.

ومن مترتبات 11 أيلول/سبتمبر أن أصبحت النظرة إلى المنطقة العربية أنها حاضنة للأصولية ومفرخة للإرهاب نظراً لبنيتها الاجتماعية التقليدية المحافظة. ومن ثم، صار التركيز على العامل الثقافي بغرض إيجاد مجتمعات مختلفة تتبنى قيماً بديلة وأفكاراً جديدة. وفي القلب من هذه القيم يأتي الحديث عن حقوق الأقليات، والديمقراطية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإدماج النساء في عملية التنمية؛ وهي ما صارت تؤلف ما يعرف باسم قضايا الإصلاح.

لقد أصبح تمكين المرأة من الحقوق السياسية في الدول العربية نوعاً من الواجهة الديمقراطية التي تفوق أية واجهة أخرى. فالمرأة تقدم أفضل لافئة لبلدان تريد أن تتجاوز النقد السياسي

لأوضاعها غير الديمقراطية، في وقت تمثل فيه تقارير حقوق الإنسان والتقارير المعنية بشؤون المرأة سيفاً مسلطاً على رقاب الدول.

ولا يأتي الضغط الغربي على الدول العربية بشأن حقوق المرأة من فراغ، بل كجزء من الثقافة السائدة في الدولة التي تمارس الضغط. فهو يأتي ومعه كم من الأفكار المسبقة حول وضع المرأة العربية. كما أنه يأتي خارج سياق نضالات المرأة العربية في السابق، ومتجاهلاً منجزاتها، إن كان ذلك في إطار العمل الأهلي السابق على المنظمات غير الحكومية، أو في إطار الحركات الوطنية والقومية.

وإذا كان النقد الغربي الأكاديمي والنسوي، وحتى السياسي، لمكانة المرأة العربية يعتمد أحياناً على معطيات صحيحة، إلا أنه لا يرد نقياً، بل تشوبه صور وتصورات رائجة غريباً حول ما يعنيه تحرر المرأة. وترتبط هذه الصور جميعها باقتصاديات السوق المتطورة وتذير المجتمع، كما تشمل أفكاراً استشراقية يغلب عليها طابع شيطنة الرجل العربي، وتصوراً يكاد يكون درامياً لقضية تحرير جسد المرأة من سيطرة الرجل العربي.

وأحد أبرز أشكال التدخل الغربي لتعزيز مكانة المرأة هو موجات تتوحد فيها أجنحة الممولين لدعم أية مشروعات لمؤسسات نسوية أو نسائية، أو لدعم مشروعات لتعزيز مكانة المرأة. ولا تتوافر دراسات حقيقية لقياس تأثير هذه المشاريع على مكانة المرأة العربية في مجتمعها وفي العائلة وأمام الدولة. ولكن التوجه الغربي، بشكل عام، هو نحو تعزيز نساء يتحدثن باسم قضية المرأة في المجال العام، فيطالبن بتعيينات على مستويات الإدارة وغيرها، والعضوية في البرلمان.

إن مشروعات تمكين المرأة التي تبادر إليها المنظمات الغربية وصناديق الدعم لا تهدد أي نظام سياسي. وهي تحول قضية كبرى إلى جملة مشروعات صغيرة يستطيع أي نظام غير ديمقراطي التعايش معها. وفي أقصى الحالات، تخلق نوعاً من التوتر بين الحركات الإسلامية والمحافظة وبين النظام. وهو توتر يرحب به النظام، إذا بقي منضبطاً، لأنه يصب في صالح صورته دولياً. وفي الوقت ذاته ينتهي محلياً إلى حل وسط لا يهدد النظام.

وتتجلى عملية الضغط الغربي والاستجابة له في بعض الدول العربية بشكل خاص في قضية تمثيل المرأة على مستوى الأطر السياسية مثل البرلمان والوزارة وغيرها. ذلك أن تمثيل المرأة في

البرلمان يبقى قاصراً إذا لم يتوافر فعلاً تمثيل ديمقراطي للمرأة كمواطنة وللرجل كمواطن. وعلى الرغم من أن هناك اتجاهًا عامًا في المنطقة العربية نحو تمكين المرأة عن طريق سن تشريعات جديدة، فالعبارة ليست بسن القوانين، وإنما بتطبيق القوانين على أرض الواقع. ومن الواضح أنه لم يعد ممكناً ولا ضرورياً في هذا العصر المرور بجميع هذه المراحل؛ أي لا يجوز تأجيل منح حق الاقتراع للمرأة إلى أن تتضح الظروف. ولكن علينا ألا نفضل العكس، أي أن نعتقد أن الديمقراطية هي مجرد تعميم حق الاقتراع، وأن مساواة المرأة بالرجل هي منح مواقع لنساء أو مجرد تمثيل نساء في مناصب. هذه عملية ضرورية في السعي من أجل المساواة، ولكنها غير كافية. وهي لا تقترب من أن تكون كافية، بل تبتعد عن سياق المساواة والديمقراطية إذا جاءت كمبادرات حسنة النية لاسترضاء قوة أجنبية عبر تعيين نساء من النخب الاجتماعية القائمة في شبك العرض الأممي للنظام (عزمي بشارة، ورقة خلفية للتقرير).

دور المنظمات الدولية والإقليمية

عملت المنظمات الدولية على عدة مستويات وفي عدة مجالات في آن واحد. ومع أن هناك تنوعاً

في ما بينها لجهة مجالات الاختصاص، فقد حاولت كل منها مقارنة موضوع تمكين المرأة من زاوية شاملة، أي من خلال اعتماد مفهوم التنمية المستدامة، ولاحقاً من خلال التركيز على تحقيق الحكم الصالح.

وقد شكل مؤتمر بيجين الخاص بالمرأة في العام 1995 محطة مفصلية عبر إعطاء قوة دفع كبيرة للعمل الدولي والعربي والمحلي من أجل النهوض بأوضاع المرأة في البلدان العربية. واندرجت المساهمات الدولية منذ ذلك الحين في إطار متابعة تنفيذ خطة عمل بيجين. وانعقد في هذا السياق كل من مؤتمر نيويورك 2000 (بيجين +5) ونيويورك 2005 (بيجين +10). وتمّ التركيز كذلك على متابعة تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اليونيفيم، 2005).

وقد ترافق الإعداد لمؤتمر بيجين بعمل عربي مشترك وبمبادرة من منظمة الإسكوا ومنظمة اليونيفيم وجامعة الدول العربية ومركز كوتر، بهدف وضع خطة عمل عربية للنهوض بالمرأة حتى العام 2005.

ورسمت تلك الخطة تسعة أهداف استراتيجية للمرأة العربية، مستمدة من مجالات الاهتمام الحاسمة، وهي ضمان حقوق المرأة في المشاركة في هياكل وآليات السلطة ومواقع

شكل مؤتمر بيجين
الخاص بالمرأة في
العام 1995 محطة
مفصلية عبر إعطاء
قوة دفع كبيرة للعمل
الدولي والعربي
والمحلي من أجل
النهوض بأوضاع المرأة
في البلدان العربية

لامعة: الدكتورة هالة سلام مقصود

العلاقات الشخصية المميزة. وقد كرست معظم أوقاتها للعمل من أجل القضايا العربية على الساحة الأميركية بالمحاضرات والمقالات والاشتراك بالمؤتمرات والندوات التلفزيونية والإذاعية وركزت على تبديد الصور السلبية عن المرأة العربية بكل أبعادها.

بالإضافة إلى نشاطاتها هذه، كانت هالة مقصود أمين سر اللجنة الأميركية لشؤون القدس، وأمين صندوق لجنة الحفاظ على التراث الفلسطيني، ورئيسة الرابطة العربية-الأميركية لخريجي الجامعات ومؤسسة ورئيسة هيئة المرأة العربية.

وفي العام 2002 منحت هالة سلام مقصود جائزة الإنجاز التي تمنحها مؤسسة الهجرة الأميركية للقانون تقديراً لها على مجمل إنجازاتها.

هالة سلام مقصود هي لبنانية الأصل أميركية الجنسية، وزوجة المفكر العربي اللبناني كلوفيس مقصود، وكانت تحمل درجة الدكتوراه في النظرية السياسية من جامعة جورج تاون. قبل وفاتها بعدة أشهر كانت تعد لإصدار كتاب حول "المحتوى الإسلامي في الفكر القومي العربي".

ليلي شرف

برزت كواحدة من أهم قيادات الجالية العربية الأميركية في الولايات المتحدة منذ أواسط السبعينات حتى وفاتها عام 2002.

أسست عام 1980، بالتعاون مع السناتور السابق جيمس أبو رزق، اللجنة العربية لمقاومة التمييز، وترأسها من عام 1996 حتى 2001 حين استقالت بسبب مرضها.

استطاعت خلال ولايتها أن توسع نشاط هذه المؤسسة الهامة وتؤسس ثمانين فرعاً لها، فارتفعت عضويتها إلى أكثر من عشرين ألف عضو. كما نسجت شبكات تواصل قوية مع عدد من مؤسسات المجتمع المدني الأميركية، فتعزز دور اللجنة الأميركية العربية لمقاومة التمييز وبرزت بقوة على الساحة الأميركية والدولية حتى أصبحت أكبر وأهم منظمة أهلية أميركية عربية في الولايات المتحدة.

قادت هالة مقصود عام 1982 حملة اعتصام أمام البيت الأبيض احتجاجاً على احتلال إسرائيل للبنان فحركت الرأي العام الأميركي وبرز دورها على الساحة الأميركية.

كانت الدكتورة هالة تتمتع بموهبة الاتصال مع فئات ومجموعات مختلفة والقدرة على الاقتناع وبناء

غير الحكومية العاملة في مجال النهوض بالمرأة العربية. وأولت خطة العمل العربية اهتماماً خاصاً بالجانب المؤسسي. فنصت على ضرورة التنسيق بين البرامج والأنشطة التي تنظمها لجنة وضع المرأة التابعة للأمم المتحدة، والدائرة المعنية بشؤون المرأة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وسائر المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية. كذلك نصت على إيجاد آلية رسمية خاصة تُعنى بشؤون المرأة مرتبطة مباشرة بأعلى سلطة تنفيذية، وتوفير موازنة خاصة كافية لتنفيذ برامج ومشاريع النهوض بالمرأة التي تتضمنها الخطط، والاستراتيجيات الوطنية في كل دولة عربية. وترجمت خطط العمل العربية إلى برنامج العمل العربي الموحد عام 1996 الذي ركز على ثلاث أولويات هي الفقر، والأسرة، والمشاركة السياسية للمرأة.

صنع القرار، تخفيف عبء الفقر عن المرأة العربية، وضمان تكافؤ الفرص في التعليم بجميع مستوياته، وضمان تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الصحية، وتعزيز اعتماد المرأة العربية على الذات اقتصادياً وقدرتها على دخول سوق العمل، والتغلب على آثار الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة على المرأة العربية، والقضاء على العنف ضد المرأة، ومساهمة المرأة في إدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة، واستخدام وسائل الاتصال بفعالية لتغيير الأدوار في المجتمع، وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتم الاتفاق على أن تشترك الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية ومؤسسات وصناديق التمويل في اتخاذ الترتيبات المالية لتنفيذ خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى العام 2005. ومن هذه الترتيبات رصد المبالغ في الموازنات العامة وإعطاء الأولوية في الدعم للمنظمات

الإطار 4-9

دور منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في دعم تمكين المرأة

أما صندوق الأمم المتحدة للسكان فيكثف جهوده وموارده لتعزيز وضعية الصحة الإنجابية لدى المرأة وجعل الأمومة أكثر أمناً من خلال تشجيع المساواة بين النوع الاجتماعي عبر متابعة الإصلاحات في التشريعات والسياسات ذات الصلة، أما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) فلقد أعطت الأولوية لضمان جودة التعليم وفعالته بالنسبة للفتيات ولإدماج قضايا النوع الاجتماعي في مجال التعليم والعلوم والاتصالات والثقافة، كما يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على زيادة شراكة المرأة في مجال حماية البيئة.

كما تشط بعض الصناديق ومؤسسات التمويل العربية في مجال تمكين المرأة، ومنها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي من خلال تمويل مشاريع إنمائية وتشجيع استثمار القطاع العام والخاص في مشاريع عربية علاوة على ما يقدمه من مساعدات للخدمات الفنية، وهناك برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) والذي بادر منذ بدايات الثمانينات من القرن الماضي بتمويل المشاريع التي تهدف إلى تقدم الأم العربية في مجالات الصحة والتعليم على وجه الخصوص. كما قام البرنامج أيضاً بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة التونسية بإنشاء مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوتر) في تونس عام 1993، ويهدف هذا المركز إلى المساهمة في تطوير منظور جديد للمرأة العربية وتغيير النظرة التقليدية لأدوار الجنسين في التنمية الاجتماعية من خلال العمل على رفع مستوى الوعي لدى واضعي السياسات والمخططين والمجموعات المهمة والمعنية والمواطن العادي وذلك فيما يتعلق بالوضع الحالي للمرأة العربية ومساهمتها الحقيقية والممكنة في التنمية الشاملة والمستدامة.

يمكن تسليط الضوء على عمل بعض من هذه المنظمات، من خلال الاستعراض المختصر أدناه:

يمثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة الأمم المتحدة الدولية للتنمية التي تسعى إلى دعم الدول في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومواجهة التحديات المتعلقة بالحكم الصالح وتخفيف الفقر ومنع الأزمات وإعادة التأهيل وبالطاقة والبيئة ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز/السيدا) وإلى التأكد من إدماج تمكين النساء وحقوق الإنسان في جميع البرامج الإنمائية. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) على رفد مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في 13 بلداً كما وقامت بدور تنسيقي واسع منذ مؤتمر بيجين وبيجين +10؛ ويتخصص صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) في دعم تمكين المرأة ومساواة النوع الاجتماعي لمواجهة العديد من التحديات بما في ذلك ظاهرة تآنيث الفقر وانتشار مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز/السيدا بين النساء والعنف ضد المرأة علاوة على دعم العديد من الدول العربية في ترجمة البرامج والخطط والاستراتيجيات المنبثقة من مؤتمر بيجين إلى واقع عملي. وتروج منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) حقوق الطفل خاصة في مجال الصحة والتعليم والمساواة وهي ملتزمة بتعزيز وتوفير الفرص المتكافئة للفتيات، بينما تركز المفوضية العليا لحقوق الإنسان في إستراتيجيتها على مفهوم التنمية المبنية على حقوق الإنسان وتدعو إلى مساواة النوع الاجتماعي في التمتع بهذه الحقوق. أما منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) فلقد أعطت الأولوية إلى إدماج النوع الاجتماعي وإلى أهمية تحسين أحوال المرأة الريفية والى ترويج فرص نمو الاقتصاد الريفي، علماً بأن المرأة تشكل نسبة عالية بين القوى العاملة في مجال الزراعة وخاصة في القطاع غير المنظم.

وقامت منظمة الإسكوا وجامعة الدول العربية بمتابعة مباشرة لمراحل تنفيذ خطة العمل العربية، وبرنامج العمل العربي الموحد، وكذلك خطة عمل بيجين، عبر تواصل دائم مع الدول العربية كافة، على المستوى الحكومي الرسمي والمستوى الأهلي أو البحثي على حد سواء. وساهم مباشرة في هذه الجهود كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيفيم، وصندوق الأمم المتحدة للسكان مع جامعة الدول العربية ومركز كوتر.

وقد اعتمدت الدول العربية إعلان بيروت للمرأة العربية في تموز/يوليو 2004 الذي يضع الهيكل والخطوط العريضة لتمكين المرأة في العقد القادم (2005-2015)، أي بعد المراجعة العشرية لمؤتمر بيجين.

الإنجازات الرئيسية

1- مأسسة الآليات العاملة لتمكين المرأة

في هذا الإطار، تمّ دعم تأسيس آليات وطنية تعنى بشؤون المرأة في عدة دول عربية، وتوفير دعم فني وعلمي في عملية المأسسة. وأنشئت وزارة منتدبة مكلفة بالأسرة وبقضايا المرأة في الجزائر. وأسس المجلس الأعلى للمرأة في البحرين (2001)، ووزارة تعنى بقضايا المرأة وترقيتها في جزر القمر، ومجلس مخصص لترقية المرأة في جيبوتي (1999)، والمجلس القومي للمرأة في جمهورية مصر العربية (2000). واتخذت مبادرة لتمكين المرأة في وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، والجدير بالذكر أن الأردن هو أول دولة عربية أنشأت لجنة وطنية للمرأة (1992). كما سُكّلت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (1998)، وأنشئت وزارة للمرأة ولحماية الأسرة في المغرب (2002)، ومديرية عامة للمرأة وعدد من المراكز الحكومية للتأهيل النسائي إضافة إلى وحدات خاصة بالنوع الاجتماعي، في الوزارات المسؤولة في عُمان. وأنشئت وزارة لشؤون المرأة في فلسطين (2003)، والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة في قطر، وهو يعنى بشؤون المرأة عبر لجنة المرأة التابعة له (1998)، واللجنة الوطنية للمرأة في سورية (1995)، واللجنة الوطنية للمرأة في اليمن (2003).

2- ظهور مؤسسات وآليات إقليمية عربية خاصة بالعمل من أجل النهوض بأوضاع المرأة

تميزت الحقبة التي تلت مؤتمر بيجين بتصاعد الجهد الدولي في المنطقة العربية إزاء موضوع النهوض بالمرأة. ولعبت المنظمات الدولية والإقليمية دوراً كبيراً في مجال التنسيق وتأمين فرص الاتصال والتواصل في ما بين البلدان العربية، على الصعيد الحكومي الرسمي وعلى الصعيد الأهلي والمدني، عبر ورش عمل ومؤتمرات إقليمية عربية عديدة، وعبر جهود مشتركة في مجال الأبحاث والدراسات وإعداد الاستراتيجيات الهادفة إلى النهوض بأوضاع المرأة العربية.

3- التداخل فالتشابك فالتنسيق

لم يكن ممكناً بالنسبة لأي منظمة دولية أن تحدّ نشاطها في مجال دون سواه، حتى عندما يكون هذا المجال متصللاً باختصاصها. ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة، وكذلك مفهوم الشراكة بهدف تعزيز الحكم الصالح، كانا يدفعان راسمي السياسات ومعيدي البرامج في كل منظمة إلى اعتماد المقاربة الشاملة، حيث تُربط المواضيع بعضها ببعض للإحاطة بكل عوامل التأثير فيها. ويتسم العمل مع الحكومات العربية بصعوبة كبيرة، نظراً لغياب التنسيق بين الإدارات العامة من جهة، وإلى ضعف التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى. كذلك تفتقر الإدارات الحكومية العربية في أغلب الأحيان إلى الوسائل والتقنيات الحديثة للإدارة والتواصل.

4- التعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حدٍ سواء

واعتمدت المنظمات الدولية في تعاملها مع الدول العربية سياسةً ثابتةً، قائمةً على التعاون مع الحكومات من جهة ومع المنظمات غير الحكومية وسائر مؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى. وكانت أغلبية البرامج والأنشطة قائمة على شراكة ثلاثية.

وهدفت هذه السياسة إلى تحفيز الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حدٍ سواء على العمل معاً. فذلت الصعوبات التي كانت، تقليدياً،

اعتمدت الدول

العربية إعلان بيروت

للمرأة العربية في

تموز/يوليو 2004

الذي يضع الهيكل

والخطوط العريضة

لتمكين المرأة في العقد

القادم (2005-2015)،

أي بعد المراجعة

العشرية لمؤتمر بيجين

بمؤتمر دولي يتقرر انعقاده. فكانت الحكومات تعد تقريراً وطنياً، فيما تعدّ مؤسسات المجتمع المدني تقرير ظل. وسمحت هذه الطريقة للمنظمات الدولية بإبقاء الحسّ النقدي موجوداً في كتابة التقارير حول الأوضاع والإنجازات، مما يتيح المجال لتقييم موضوعي للتقدم الفعلي، وللعقبات والثغرات (فاديا كيوان، ورقة خلفية للتقرير).

تعوق تعاون الفريقين، وددت المخاوف والمحاذير لدى كلا الجانبين. وسمحت هذه الشراكة، بدورها، بمراكمة جهود كبيرة ومحاولة تثميرها، بهدف تحقيق تقدم في أوضاع المرأة. واعتمدت المنظمات الدولية آلية مزدوجة اتجهت نحو مطالبة الحكومات والمنظمات غير الحكومية، على خطٍ آخر، بإعداد تقارير تقدّم في مجال اختصاص معين أو في موضوع متصل